ECES
المركز المصري
للدراسات الاقتصادية
The Egyptian Center
for Economic Studies

عدسة اقتصادية

العدد 19
26 يوليو 2026

© 2026 المركز المصري للدراسات الاقتصادية (ECES). جميع الحقوق محفوظة.

لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذه الدراسة أو حفظها في نظام لاسترجاع المعلومات أو نقلها بأي شكل أو بأي وسيلة سواء كانت ميكانيكية أو إلكترونية أو من خلال النسخ أو التسجيل أو غير ذلك. دون إذن كتابي مسبق من المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

كيف يمكن تحسين آلية تسعير المنتجات البترولية في مصر في ضوء أفضل الممارسات؟

لماذا هذا الموضوع الآن؟

في ظل ما يواجه العالم من أزمات متتالية آخرها الحرب على إيران وغلق مضيق هرمز، عاد ملف الطاقة كأحد أهم الملفات الاستراتيجية على أجندة كافة دول العالم نظرا لما تشهده من اضطرابات سواء في الأسعار أو انتظام التوريد. وتعتبر شفافية تسعير الطاقة والقدرة على التنبؤ بها أمرا هاما ليس فقط لتأثيره على الأنشطة التي ترتبط بقطاع الطاقة بل يمتد تأثيره على كافة الأنشطة الاقتصادية بل على المجتمع بأسره.

فمصر—بوصفها مستورداً صافياً للطاقة—أصبحت أكثر حساسية من أي وقتٍ مضى أمام تقلبات الأسعار العالمية للطاقة واضطراب الإمدادات، خاصة مع تراجع الإنتاج المحلي من البترول والغاز الطبيعي وضعف مساهمة الطاقة المتجددة وهو ما يتوقع أن يثقل كاهل الموازنة العامة للدولة مرة أخرى ويؤثر سلبيا على التنمية ومستقبلها.

وفي هذا الصدد، يركز هذا العدد على آلية تسعير المنتجات البترولية والغاز الطبيعي في مصر، اللذَين يُشكّلان معاً نحو 96% من مزيج الطاقة في البلاد. ويزيد من أهمية الموضوع ما يحيط به من غموض وما لهذا الغموض من تداعيات سلبية على الاستثمار وزيادة عدم اليقين لدي كافة الأطراف ذوي الصلة بقطاع الطاقة علاوة على أن غموض التسعير يفاقم من دوافع التحوط وبالتالي يدفع لمزيد من الموجات التضخمية. ويهدف العدد إلى تقديم بعض مقترحات تحسين آلية التسعير في مصر في ضوء أفضل الممارسات.

1.ما هي آليات تسعير المنتجات البترولية والغاز الطبيعي عالميا؟

تختلف آليات تسعير الطاقة من دولة إلى أخرى تبعا لاختلاف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك طبيعة أسواق الطاقة في كل دولة. وبشكل عام، ترتكز سياسات تسعير الطاقة على آليتين رئيسيتين: التسعير الحر القائم على قوى السوق؛ والتسعير القائم على التدخل الحكومي.

أ) آلية التسعير الحر

تُترك أسعار المنتجات البترولية لقوى السوق لتتحدد وفقًا لآليات العرض والطلب، من خلال موزعين غير حكوميين. ويعد هذا النموذج هو السائد في معظم الدول المتقدمة، خاصة في دول أمريكا الشمالية وأوروبا، كما تبنته أيضًا العديد من الدول النامية والناشئة مثل الصين وتركيا والهند والبرازيل والفلبين والمغرب حيث تم تطبيقه تدريجيًا وفق جداول زمنية معلنة. ويُنظر إلى هذه الآلية باعتبارها أداة لتعزيز الكفاءة الاقتصادية وجذب الاستثمارات، مع تقليل الأعباء المالية على الحكومات.

ب) *آلية التسعير عبر التدخل الحكومي*

تقوم هذه الآلية على تدخل الحكومات في تحديد الأسعار بهدف الحماية من تقلبات الأسواق العالمية، والحد من التداعيات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن ارتفاع أسعار الطاقة. ولا يزال هذا النمط من التسعير هو الأكثر انتشارا في العديد من الدول النامية، خاصة في دول الشرق الأوسط التي تُعد مستوردًا صافيًا للمنتجات البترولية.

ويمكن التميز ما بين صورتين للتدخل الحكومي في تسعير الطاقة: التسعير الإداري – (Ad hoc Pricing (AHP، أي من خلال تدخل مباشر من الحكومة، دون الاعتماد على آلية تسعير واضحة أو معادلة محددة تعكس تطورات السوق، والتدخل من خلال آلية التسعير التلقائي للوقود (Automatic Fuel Pricing Mechanism – AFPM) والتي تُعد من أبرز أدوات التدخل الحكومي الحديثة في تسعير الطاقة، حيث تعتمد على معادلة سعرية واضحة تأخذ في الاعتبار مجموعة من العناصر، من بينها تكاليف الإنتاج والنقل والتوزيع، وهوامش الربح المقررة والضرائب. وتمثل هذه الآلية خطوة إصلاحية مهمة لتعزيز الشفافية في تسعير الطاقة وذلك من خلال المساهمة في تمرير التغيرات الدولية إلى السوق المحلي بصورة تدريجية ومنظمة من خلال ربط أسعار التجزئة المحلية بأسعار الوقود في الأسواق العالمية، بما يساعد على الحد من تراكم أعباء دعم الطاقة وتخفيف الضغوط المالية الواقعة على الموازنة العامة للدولة.

في الدول التي طبقت آلية التسعير التلقائي تخضع مكونات المعادلة السعرية لمراجعة دورية منتظمة وتختلف دورية مراجعتها من دولة لأخرى، فقد يتم مراجعتها أسبوعيا في دول مثل الصين وفيتنام، أو شهريا كما في جنوب أفريقيا، والأردن، وإندونيسيا وبنجلاديش.

2. ما هو الوضع الحالي لتسعير المنتجات البترولية والغاز الطبيعي في مصر؟

قبل عام 2014، كان يتم تحديد أسعار المنتجات البترولية إداريا ومن خلال وزارة البترول. في عام 2014، ومع تراجع الأسعار العالمية وتحسن الاستقرار السياسي، شرعت الحكومة في تنفيذ إصلاحات دعم الطاقة عبر رفع أسعار المنتجات البترولية والغاز، ثم إطلاق برنامج الإصلاح الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي عام 2016، والذي تضمّن التزام مصر بإلغاء كامل دعم الطاقة خلال فترة تنفيذ البرنامج.

منذ عام 2019، اتجهت مصر إلى التحرير التدريجي لأسعار الطاقة عبر تطبيق آلية التسعير التلقائي لبعض المنتجات البترولية، بما يعكس تطورات الأسعار العالمية والتكلفة الفعلية للإنتاج والاستيراد. ويتم تحديد أسعار هذه المنتجات وفقًا لمعادلة سعرية محددة. وتعتمد المعادلة السعرية لتسعير المنتجات البترولية على ثلاث مكونات رئيسية وهي: أسعار البترول العالمية، وسعر صرف الجنيه مقابل الدولار، وتكاليف الإنتاج والتداول

وقد شُكّلت لجنة تضم ممثلين عن وزارة البترول ووزارة المالية والهيئة العامة للبترول تتولى مراجعة عناصر المعادلة السعرية بشكل دوري كل ثلاثة أشهر، وتُستثنى من هذه الآلية أسطوانات البوتاجاز والمنتجات البترولية المخصصة لقطاعي الكهرباء والمخابز. كما تم وضع حد أقصى للتغير في أسعار البيع للمستهلك، بحيث لا يتجاوز نسبة 10% ارتفاعًا أو انخفاضًا مقارنة بسعر البيع الساري في السوق المحلية.

يختلف تسعير الغاز الطبيعي في مصر عن آلية التسعير التلقائي للمواد البترولية (Automatic Pricing Mechanism – APM)، إذ يتم تحديد أسعار الغاز دون الإفصاح عن أسس أو معادلة واضحة للتسعير، وذلك بموجب قرارات يصدرها رئيس مجلس الوزراء استنادًا إلى توصيات اللجنة المكلفة بمتابعة الاتجاهات العالمية للأسعار والمستجدات الاقتصادية والاجتماعية محليًا كل ستة أشهر.

كما يتباين تسعير الغاز بحسب القطاع، حيث يُفرّق بين الغاز الموجه لتوليد الكهرباء، والاستهلاك الصناعي، والاستخدام المنزلي (وفق ثلاث شرائح)، بالإضافة إلى الغاز المخصص لتموين السيارات. ويُعد الغاز المستخدم في توليد الكهرباء الأقل سعرا حيث يبلغ 4 دولارا لكل مليون وحدة حرارية.

تقييم الوضع في مصر: هناك آلية لكنها لا تعمل بانتظام

بمراجعة تطور أسعار المنتجات البترولية في مصر منذ بدء إصلاحات دعم الطاقة يتبين عدم انتظام الالتزام بتطبيق آلية التسعير التلقائي، حيث يتم تجميدها لفترات تتجاوز ثلاثة أشهر مما يحد من قدرتها على استيعاب الصدمات السعرية. الشكل (1)،

الشكل (1): تطور أسعار المنتجات البترولية في مصر خلال الفترة (2015- مارس 2026)

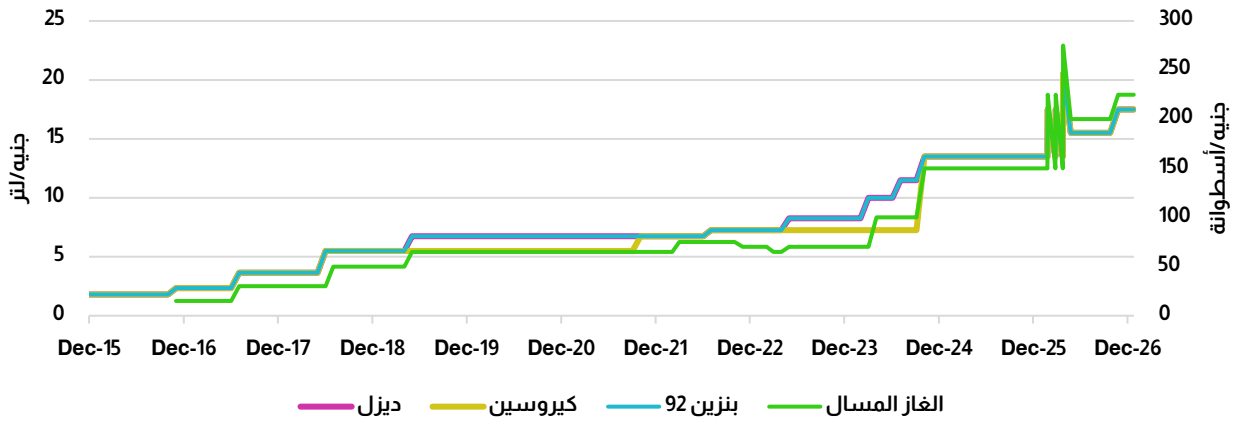

المصدر: وزارة البترول والثروة المعدنية.

مقارنة آلية التسعير في مصر والعالم

يعرض الجزء التالي مقارنة ين آليات تسعير المنتجات البترولية والغاز الطبيعي في مصر ونظيراتها عالميا، من حيث آلية التسعير ودرجة شفافيتها، ومدى الالتزام بتنفيذ استراتيجية وطنية متكاملة للطاقة المستدامة.

من حيث آلية التسعير وشفافيتها:

الوضع في مصر	الوضع في العالم
المنتجات البترولية: • تسعير حكومي بناء على معادلة سعرية • لا يتم الالتزام بها بشكل مستمر حيث يتم تجميد الأسعار لفترات قد تتجاوز الـ 3 أشهر وبالتالي تكون قدرتها محدودة على أن تعكس التغيرات في الأسعار العالمية وبالتالي تفقد جوهرها. • صيغة التسعير نفسها غير منشورة بشكل رسمي مما يقلل من الشفافية ويحد من قدرة المتعاملين على تكوين توقعات مستقرة.	**المنتجات البترولية:** • الاتجاه السائد هو آلية تسعير تتسم بالشفافية وفقا لآليات السوق بدون تدخل حكومي، وذلك في مناطق أمريكا الشمالية وأوروبا بالإضافة إلى العديد من الدول النامية والناشئة مثل المغرب وتركيا والهند والبرازيل والفلبين والتي تم تحرير أسواق المنتجات البترولية بها تدريجيا، وفي إطار زمني معلن. • منظومة تسعير تغطي كافة أنواع الطاقة وتتسم بالشفافية والقدرة على التنبؤ. • في حالة التسعير من خلال معادلة سعرية فيتم مراجعة مكونات المعادلة السعرية بصورة منتظمة أسبوعيا في دول مثل الصين وفيتنام، أو شهريا كما في جنوب أفريقيا، والأردن، وإندونيسيا.
الغاز الطبيعي: • آلية تسعير تفتقر إلى الشفافية؛ حيث يتم تسعير الغاز الطبيعي إداريا دون معرفة أسس التسعير أو المعادلة السعرية، بموجب قرارات يصدرها رئيس مجلس الوزراء بناء على توصية من اللجنة الوزارية المشكلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1884 لسنة 2019 والمنوط بها متابعة الاتجاهات العالمية للأسعار والمستجدات الاقتصادية والاجتماعية محليا كل 6 شهور. • تتبع مصر نمط تسعير لم يعد يتبعه سوى نحو30% فقط من العالم، وذلك من خلال آليتين: تسعير يحكمه اعتبارات سياسية واجتماعية أو التسعير بالتكلفة فقط أوقات وفرة إنتاج الغاز الطبيعي في الفترة 2014- 2018. وذلك النمط من التسعير يسود في الدول النامية وظل سائدا في الدول الآسيوية لفترة طويلة قبل تحرير أسواقها تدريجيا.	**الغاز الطبيعي:** • يتبع ثلثا دول العالم آلية تسعير تتسم بالشفافية، حيث يتم تسعير الغاز وفقا لآليات العرض والطلب وذلك في أسواق أمريكا الشمالية ومعظم دول الاتحاد الأوروبي وتركيا في ظل أسواق ناضجة وتنافسية ومنظمة. وتضع الحكومة اللوائح التي تضمن ذلك. • ومنذ بداية الألفينات بدأت معظم الدول الآسيوية في الاتجاه نحو تحرير أسواق الغاز (النمط السائد هو OPE) ومنها الهند والصين وماليزيا وفيتنام.

من حيث مدى الالتزام بتنفيذ استراتيجية وطنية متكاملة للطاقة المستدامة:

الوضع في مصر	الوضع في العالم
• يعكس رفع أسعار البترول والغاز الطبيعي في مصر اتجاها تدريجيا لتحرير السوق جزئيا، إلا أن هذا المسار غالبا ما يتم بصورة مفاجئة، دون خطة إصلاح معلنة وواضحة. كما يغلب البعد المالي على عملية إصلاح منظومة تسعير الطاقة في ظل ضعف الربط بين سياسات التسعير وبقية الأولويات التنموية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية. • حتى الآن يتم رفع الدعم بصورة غير واضحة، وغير معروف الأسس العلمية التي يتم الاستناد إليها عند تحديد نسب التخفيض وآجاله؛ لذلك جاءت إصلاحات التسعير جزئية وعلى فترات متباعدة وبالتالي لم تسهم في خلق منظومة تسعير قابلة للتنبؤ ومحفزة للاستثمار. • عدم شمولية إصلاح هيكل تسعير الطاقة يؤدي إلى خلق تشوهات ويعرقل أي عملية إصلاح جادة، فبينما تغطي آلية التسعير التلقائي بعض أنواع الوقود، يظل تسعير الكهرباء والغاز خاضعا لقرارات إدارية، مما يترتب عليه استمرار الفجوات بين السعر العادل والتكلفة الفعلية، وبالتالي تجدد الأعباء الواقعة على الموازنة العامة للدولة. • غياب استراتيجية متكاملة للطاقة في مصر؛ إذ يُدار قطاع الطاقة ويُخطط له من خلال عدة جهات، تشمل وزارة البترول والثروة المعدنية وهيئاتها، ووزارة الكهرباء والطاقة الجديدة والمتجددة وهيئاتها، ووزارة الصناعة وباقي الوزارات التي تمثل جانب الطلب، وهيئة تنظيم أنشطة الغاز الطبيعي، بالإضافة إلى المستثمرين الأجانب في مجال الاستخراج، لذا تتعدد الاستراتيجيات المرتبطة بالطاقة. يترتب على ذلك انفصال التخطيط وإدارة جانب الطلب عن العرض وتفتت إدارة جانب العرض حيث يتم التخطيط لكل مصدر للطاقة بشكل منفصل. • ضعف تمثيل أصحاب المصلحة في القرارات الحكومية وفي عملية الإصلاح وعدم الإفصاح عن كيف سيتم توجيه وفورات الدعم وسياسات التعامل مع القطاعات المتضررة بحيث يتحقق التوازن ما بين ضمان الحماية الاجتماعية ودفع تنافسية الشركات من مختلف الأنشطة الاقتصادية خلال عملية الإصلاح.	• وفقا لأفضل الممارسات ومنها تجربة العديد من الدول الآسيوية، إصلاحات تسعير شاملة تغطي كافة أنواع الطاقة حتى وان اختلف توقيت الإصلاح لكل نوع. • تبني منظومة تسعير تتسم بالشفافية وقابلة للتنبؤ حتى أن بعض الدول كالهند أنشأت بورصة للغاز يتم فيها التداول والتسعير بشفافية وإن كانت لا تزال تتعامل مع نسبة بسيطة من إجمالي صفقات الغاز. • ارتبط إصلاحات رفع دعم الطاقة وتحرير أسواقها بوجود استراتيجية شاملة ومتكاملة لملف الطاقة ولها إطار تنفيذي واضح. • تحقق الاستراتيجية المتكاملة للطاقة التوازن ما بين الأولويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وظهر ذلك في إصلاحات مؤسسية عميقة تُسهّل دمج جهود إصلاح تسعير الطاقة في خطط التنمية الوطنية وبمشاركة كافة الأطراف المعنية. وتبني سياسات تحفيزية للاستثمار في كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة بحيث تحافظ على تنافسية الأنشطة الاقتصادية وسياسات واضحة لدعم شبكات الأمان الاجتماعي • حفزت إصلاحات تسعير الطاقة في العديد من الدول الآسيوية الاستثمار في أنشطة الاستكشاف والإنتاج والتكرير والتوزيع (Upstream & Downstream activities) بالتوازي مع تشجيع المستهلكين على التحول إلى الغاز والبدائل الأقل انبعاثات. ويشير العديد من التقارير الدولية إلى أن الإصلاحات التي تبنتها هذه الدول، وتحديدا، الهند والصين ستحولها لمركز HUB للغاز الطبيعي وللصناعات التكريرية بخلاف كونها أولى أقاليم العالم من حيث الاستثمارات في الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة مما يضمن مسارها التنموي في المستقبل.

ينتهي التحليل إلى وجود فجوة واضحة بين آليات تسعير المنتجات البترولية والغاز الطبيعي في مصر والعالم، بما في ذلك الدول المنتمية إلى نفس مجموعة الدول متوسطة الدخل. وقد ترتب على هذه الفجوة غياب الشفافية في منظومة التسعير، مما أعاق تدفق الاستثمارات إلى قطاعي البترول والغاز الطبيعي وأدى إلى تراجع معدلات نموهما خلال السنوات الأخيرة. وإلى جانب ذلك، أسهمت هذه الفجوة في زيادة الضغوط المالية على الموازنة العامة بالإضافة إلى أن غموض التسعير يفاقم من دوافع التحوط وبالتالي يدفع لمزيد من الموجات التضخمية، وما ينتج عنها من آثار سلبية على جانبي الطلب والعرض. كما أن سيطرة البعد المالي في إصلاحات تسعير الطاقة، دون وجود استراتيجية متكاملة لملف الطاقة في مصر يوازن ما بين الأولويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، قد يؤدي إلى تحقيق وفوراتٍ مالية في الأمد القصير، لكنه يُخاطر بإشعال موجات تضخمية قد تدفع لركودٍ اقتصادي يُفاقم الضغوط على الموازنة ذاتها.

3. كيف يمكن تحسين آليات تسعير الطاقة في مصر في ضوء أفضل الممارسات؟

يتطلب مواجهة أوجه الضعف في منظومة تسعير المنتجات البترولية والغاز في مصر بالاستفادة من أفضل الممارسات تبني مجموعة من الإصلاحات من أبرزها:

- منظومة تسعير تتسم بالشفافية وقابلة للتنبؤ للطاقة تحفز الاستثمار في إنتاج الطاقة من مصادرها المختلفة، وتمكن المستخدمين من كافة القطاعات من التنبؤ بما يخدم قراراتهم.
- الالتزام بتحديث مكونات المعادلة السعرية للمنتجات البترولية بشكل دوري منتظم والإعلان عن ضوابط واضحة لتسعير الغاز الطبيعي خاصة للقطاع الصناعي باعتباره أحد محددات تنافسيته.
- التعامل مع آلية تسعير الطاقة من منظور شامل يغطي كافة مصادر الطاقة من بترول وغاز وطاقة متجددة وكهرباء ولا يتعامل مع كل مصدر منفرد وذلك في إطار استراتيجية متكاملة للطاقة تضمن استدامة التنمية.
- استراتيجية متكاملة للطاقة لمعالجة تفتت التخطيط الاستراتيجي للقطاع وتغطي كافة مصادر الطاقة وبمشاركة كافة أصحاب المصلحة، وهذا يتطلب تكاملا مؤسسيا بين كافة الوزارات لضمان وحدة واتساق الأهداف وسهولة التنفيذ مع ضرورة المتابعة والتقييم من جهات مستقلة.
- خطة واضحة بإطار زمني لإصلاحات شاملة لتسعير الطاقة كأحد محاور الاستراتيجية المتكاملة، وبحيث يُراعى بها:
  - ✓ تحليل التكلفة والعائد لتأثيرات إصلاحات تسعير الطاقة على القطاعات المختلفة
  - ✓ دراسة علمية لنسب التخفيض وآجاله، وسيناريوهات تأثر مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية والتعامل معها
  - ✓ تبني منهج تدرجي مع منح فترات انتقالية تسمح بالتكيف مع هذه الإصلاحات
  - ✓ مراعاة التوازن بين البعد المالي وباقي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية